

## خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة عقد الجلسة العامة لمنتدى الإسلام في فرنسا في قصر الإليزيه

باريس، يوم الخميس 16 شباط/فبراير 2023

معالي الوزير،

معالي الوزيرات،

سيداتى وساداتى النواب،

سيدي محافظ المنطقة،

السيدات والسادة والحضور الكريم،

أشكركم كل الشكر في المقام الأول على الأعمال التي استعرضتموها اليوم وكل التقدم الذي أحرزتموه في الأشهر المنصرمة، وأشكر سيد المدير الفرعي كذلك على كل العمل الذي أشرفت عليه. وأود أن أثنى حقاً على هذا العمل، والجهود التي بذلتها جميع الإدارات والشركاء والمتطوعين الذين كرسوا من وقتهم في سبيل إحراز تقدم في هذه القضية المشتركة.

ويسرني بالفعل حضوري معكم في هذا اليوم الذي يسجل مضي عام على استهلال أول منتدى للإسلام في فرنسا الذي أود في الجوهر أن تفضي جميع أعماله إلى التمكن من إجراء نقاش هادئ ومباشر بين الدولة والديانة الإسلامية برعاية الجمهورية سعياً إلى استنباط حلول عملية. ويكمن الهدف في تجسيد علمانيتنا التي لا ترمي إلى حظر أي دين من الأديان بل إتاحة العيش المشترك في كنف الجمهورية بحرية الاعتقاد وعدم الاعتقاد وباحترام جميع قوانين الجمهورية احتراماً مطلقاً. ويقتصر الأمر على ذلك.

ويكتسي إجراء هذا النقاش بيسر وبلا إثارة اضطرابات وأزمات أهمية، إذ يجب التمكن من المضي قدماً لأن الطريق أمامنا وما يزال لدينا الكثير من العمل، وما كانت استغرقت منا هذه القضية طاقةً وعملاً ومواجهة هذه الصدمات لو تيسرت الأمور على نحو مثالي. ويرتبط ذلك بالتاريخ، أي في تفسير معنى الوطن الفرنسي وجمهوريتنا، وهو ليس بالأمر المكتسب، لأنه يمثل نضالاً يومياً واستقاءً كما قال المفكر الفرنسي إرنست رينان والتزاماً. غير أن هذا الالتزام يتوقف على تعهد بالمعرفة وتعهد بالاعتراف وتعهد بالإرادة. وتتمحور جميع أعمالكم يا بروفيسور حول هذا التعهد الثلاثي عينه، وكما قلتم جزئياً للتو بشأنه، وهو ما أدت جميع أعمالكم إلى إحراز تقدم فيه.

وكننت قد تحدثتُ بالفعل في معرض الخطاب الذي ألقيته في مدينة لي مورو عن إنكاء الوعي الجمهوري أسابيع قليلة للأسف قبل وقوع هجومين إرهابيين جديدين في أراضينا. وتناولت إنكاء الوعي الجمهوري هذا في مدينة لي مورو بالإشارة إلى النزعة الانفصالية بغية إحداث صحوه، إذا صح التعبير حقًا على نحو فعلي، بلا معارضة، وبلورة أسباب مشقاتنا ومواجهة جذور مصاعبنا المشتركة كل واحد على حدى.

وأود أن أشكر في هذه المسألة وزير الداخلية شكرًا جزيلًا، وجميع طواقمه، والنواب الذين انخرطوا في الجهود التي بذلت، ولا سيّما المقرر، على اجتهادهم بغية تحويل هذا الخطاب إلى نص قانون، تطبّقه جميع الإدارات والجهات الفاعلة تدريجيًا. وأشكر كذلك الممثلين عن المسلمين، مع أنّ بعضهم كان مشككًا، لقبولهم قانون الجمهورية الجديد هذا بلا الطعن به. وتم الوفاء بالالتزامات التي قطعت في هذا الصدد. ولن أسهب في تناول النتائج من حيث النظام العام وحياد الدولة، ومراقبة الجمعيات والتعليم، ولكن دائمًا في سياق احترام الحريات العامة، ولا سيّما بغية مكافحة النزعة الإسلامية، أي تبديد أي شك أو أي وجه من أوجه الالتباس الذي قد يطرأ في هذا الصدد، وإتاحة التعبير الصادق والشخصي عن الإيمان بكل بساطة.

وأثمرت نتائج فعلية عن مساعينا في مواجهة النزعة الإسلامية السياسية منذ عدة أعوام. وسأستعرضها هنا للتذكير، إذ أجري قرابة 28 ألف عملية مراقبة، وأغلقت 906 مؤسسة على نحو مؤقت أو نهائي، وتم استرجاع مبلغًا بقيمة تزيد على 54 مليون يورو، وقُدّم أكثر من 600 بلاغ بموجب المادة 40 من قانون الإجراءات الجنائية. وأشيد بالمواكبة لتعزيز احترام قانون عام 1905 بشأن دور العبادة، على غرار جهود مسجد باريس الشجاعة الرامية إلى تحقيق ذلك، وهي جهود أشكر عميد المسجد على بذلها.

وتم إنهاء نظام تعليم اللغات والثقافات الأصلية الذي كثر الحديث عنه، واستُعيض عنه بالنظام الدولي للغات الأجنبية، الذي يخضع لرقابة وزارة التربية الوطنية والشباب على نقيض نظام تعليم اللغات والثقافات الأصلية، ويعيد النظام الجديد جميع هذه الممارسات بوجه خاص إلى كنف الجمهورية والتعليم الذي نبتغيه لأطفالنا.

ولم يكن ليتحقق مبتغانا على أكمل وجه لو اكتفينا بالتصدي لتداعيات إسلام انحراف عن الطريق المستقيم، بلا الحرص على توفير جميع المسلمين بإمكانية ممارسة الإسلام في فرنسا، إسلام الأنوار. ويسهم منتدى الإسلام في فرنسا في هذا السياق في بلوغ هدف إنكاء الوعي الجمهوري. ويندرج المنتدى في مجموعة مبادرات أخرى، كان بعضها قائمًا قبل استهلالنا أعملنا واضطلعت بدور مهم في الأعوام المنصرمة. ولن أذكر على سبيل المثال لا الحصر إلا معهد الحضارات الإسلامية في باريس الذي تتولى إدارته العزيزة السيدة باريزه خياري. وأود أن أذكر بأهمية العمل الذي تضطلع به المؤسسة المعنية بالدين الإسلامي وهيكله علم الدراسات والعلوم الإسلامية الجامعية.

وذكرتم عزيزي البروفسور ومدير المعهد الفرنسي للدراسات والعلوم الإسلامية بأنّ منتدى الإسلام في فرنسا يتيح إمكانية هيكلة الإسلام في فرنسا بحرية من خلال التحرر من المآزق السابقة وتحرير الجهات الفاعلة في الميدان وتحميلها مسؤولية تفضي إلى فعالية عملها. وتشق هذه الأعمال إذن، وجوهرها الذي استخلصتموه، الطريق في هذا السبيل. وتكتسي إقامة حوار بين الدولة وجميع من يحيون الدين الإسلامي في فرنسا أهميةً.

وكانت تتسم الهيئات السابقة بأوجه قصور ذكرتها فيما مضى. وكان قد أقيم حوار بالفعل تمكن أن يحرز تقدم حقيقي، فلا أريد الاستهانة بالأعمال التي تم الاضطلاع بها سالفًا مع المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية على سبيل المثال. وكانت تقيم الدولة كذلك نقاشًا مع دول أخرى في إطار ما تبقى من الماضي، وليس فقط على الصعيد الدبلوماسي، بل من تاريخ كامل كان يجب التحرر من عبئه تدريجيًا. ودفعنا ذلك إلى إغلاق المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بصورة واضحة ووضع حد لأنشطته. وحثنا ذلك أيضًا على وضع ميثاق، أشكر كل من وقعه بشجاعة، يفسر انخراطهم في الجمهورية والتزامهم بقيمها.

ولا مجال للالتباس في هذا الصدد أيضًا، إذ لا يكمن الهدف في القول إنّ الجمهورية أسمى من أي دين من الأديان، فلا تندرج الجمهورية والأديان في الحيز عينه. ويرمي الميثاق إلى التذكير ببساطة بأنه يمكن الإيمان أو عدم الإيمان في الجمهورية. ولا تنطوي مسؤولية الجمهورية على تفسير معنى الدين، وليس عليها أيضًا تقديم أي تنازل باسم أي دين أو فلسفة كانت بشأن ماهية قواعدها والقواعد التي تتبعها. ويتمتع الشعب بالسيادة ويتخذ القرار بشأنها. ويتمثل إطار العلمانية، الذي يتيح لنا المضي قدمًا، في الطلب من المواطنين كافة ممارسة شعائر إيمانهم والدفاع عنه بالتزامن مع التشديد على التزامهم التام بقواعد الجمهورية. وأشكر كل الذين وقعوا الميثاق.

وكنا على قناعة بأنّ التحدث عن الإسلام في فرنسا يتطلب الاستعانة بالمسلمين الذين يعيشون في فرنسا، لأنّ غير ذلك سيفضي إلى الانحدار في المنطق ذاته، ألا وهو تجاوز الحدود الإقليمية نوعًا ما والتأثر بالنفوذ والدعاية. ولا أقول إننا تغلبنا على ذلك تمامًا، ولكن سأتناول هذه المسألة فيما بعد، بل إنّه الشرط الأول. وأعتقد بصورة خاصة أننا نعرب عن احترام للذين يؤمنون بهذه الديانة ويعيشونها في أراضينا والاعتراف بهم وبالعامل معهم فعليًا. ويقوم العمل مع منتدى الإسلام في فرنسا على نهج اتحادي أصيل يُستهل في محافظة أو عدة محافظات مجموعة ولا ينحصر في الهياكل المعتادة وأوجه التمثيل التي عرفناها حتى الآن.

ويتمثل الهدف في تضافر جهود الجهات الحيوية في الدين الإسلامي وصياغة نظام لتتناول الجهات الفاعلة العاملة في الميدان القضايا الميدانية. وبرهنتم ذلك بوضوح اليوم وبصورة عملية بلا تصلّب، إذا جاز التعبير، في التنافس أو في التعقيد. وينير أعضاء منتدى الإسلام في فرنسا والمتطوعون، الذين يعيّنون لمدة عام واحد، ملايين الفرنسيين المسلمين الراغبين في الإيمان بالإسلام وترويج قيم بلدنا. ويتجسد فيكم في هذا

الصدد وجهًا من أوجه الإنسانية في الواقع التي تدفع كل شخص إلى المضي قدمًا وتروج التزامًا يقوم على شجاعة فكرية حقيقية تتشرفون بها. وأشكركم على ذلك جزيل الشكر.

واستعرضتم هنا الأعمال التي أثمرت عن هذا النهج النموذجي، بكل التزام وواقعية وبورش عمل حقيقية أعدت بالفعل وأعتبرها أفضل حصن ضد مبادرات النزعات الانفصالية وأفضل تبديد لأي التباس.

وأعتقد في الجوهر، لا بل إنني على قناعة بأن أعمالكم تُثني عن المواجهة التي تفاقم الاستياء وتضفي شرعية على خطاب النزعة الانفصالية، إن لم يتم الاعتراف بكم اعترافًا منصفًا.

ونستنبط حلولًا مشتركة في إطار الجمهورية ليطماسك جميع هذه الممارسات وهو ما يتحقق بفعل العمل المشترك واعتراف الجمهورية بكم واعتماد نهج عملي.

لقد أنجزت إدا في خلال عام واحد الكثير من الأعمال مُحَقَّقة نتائج يُعْتَدُّ بها، ولقد عرضتموها بإتقان، فإرساء أمن دور العبادة ومكافحة الأنشطة المناهضة للإسلام يمثلان مشروعًا يحظى بأولوية خاصة. وأودُّ بدوري أن أتوجَّه بالشكر إلى النائبة إيزابيل فلورين والنائب لودوفيك منديز على العمل الذي أنجزاه، وباتت الآن جميع تلك الأعمال، مثلما ذكر السيد المدير، بمثابة المرجع الذي تستوحي منه وزارة الداخلية محاورها الرئيسية، ولكن بالإضافة إلى الدليل المتعلق بمكافحة الأنشطة المناهضة للإسلام، ثمة دليل آخر يتعلق بأمن دور العبادة يتيح للمسؤولين عن هذه الدور الاطلاع على الأدوات المتوافرة وعلى تدابير إرساء الأمن الحقيقية، وهو ما يعد إنجاز فعلي. ويمكننا تحقيق الكثير من الإنجازات ضمن إطار القوانين الفرنسية السارية، كما يمكننا هنا أيضًا إنجاز الكثير بفضل هذين الدليلين وبإشراف الوزير والمحافظين، بغية تنظيم شبكة من الأنشطة المشتركة تتضمن على سبيل المثال لا الحصر تعيين أوصياء مثلما اقترحتم، وهي أمور عملية للغاية. وأودُّ أن أقول أيضًا إن ذلك سيمثّل محورًا رئيسًا من محاورنا لأن القانون يجب أن يحمي جميع الأفراد. وإن المحافظين الذين أشكرهم اليوم على كل ما يقومون به يدركون هذا الموضوع إدراكًا تامًا ويحرصون عليه حرصًا شديدًا. وطلبت من الحكومة تعزيز التمويل في هذا الصدد اعتبارًا من العام الجاري ويتولى وزير الداخلية وأقاليم ما وراء البحار متابعة الموضوع عن كثب.

ويُعدُّ الإرشاد الإسلامي، مثلما ذكرتم، في المستشفيات والسجون وفي صفوف قواتنا المسلّحة وفي إطار الخدمة الوطنية الشاملة المستقبلية أيضًا التي ستُكرّس هذا الموضوع في صلب تنظيمها، ضرورة مطلقة من أجل الوفاء بالوعد الجمهوري. أمّا فيما يخصّ المؤمنين المستضعفين، فيمثّل الإرشاد الإسلامي هنا أيضًا أداة ضرورية لمواجهة جميع أوجه التطرّف.

وأفضت الأعمال التي أنجزتموها إلى المضي قدمًا في سبيل إنشاء نظام حوكمة، مثلما ذكرتم للتو، بفضل هذا المجلس الوطني للإرشاد الإسلامي، ومنتدى الإسلام في فرنسا الذي يعمل بكامل طاقته، ويتعين علينا

مواصلة العمل عليه وتنفيذه كي يصبح مقومًا مهمًا من مقومات التقدّم الفعلي من أجل المسلمين ومن أجل وحدة وطننا.

ووضعتم، فيما يخصّ التمويل، بعض القنوات التمويلية الأولية العملية للغاية، مع شركاء ضروريين، وسأتطرق إلى ذلك بعد قليل، ويُعدُّ أيضًا تدريب الأئمة ومنحهم صفة خاصة بهم شرطًا أساسيًا من أجل التقدّم في مشروعنا.

أما الاقتراحات العملية التي صيغت اليوم، فأودُّ أن تُنفَّذ في الأشهر المقبلة، سواء كانت اقتراحات تشريعية أو نظامية أو تنظيمية، كي تُبَيِّن أعمالكم على الفور أنها ستتجسّد بطريقة أو بأخرى في أنشطة عملية، وهو ما يُعدُّ دليل ثقة ومصداقية، وهو ما سيُتيح لنا أيضًا تعزيز الالتزام بهذه المساعي.

وُستهلُّ إذًا المراحل المقبلة نوعًا ما اعتبارًا من اليوم، مثلما ذكرتم، مع استهلال الدورة الرابعة للقاءات الإقليمية بشأن الإسلام في فرنسا التي ستبدأ العمل مجددًا وستستنبط حلولاً ميدانية. لذا يتعيّن علينا مواصلة الاستفادة من الإنجازات المحرزة والمضي قدمًا في تذليل جميع العقبات التقنية والإدارية واللوجستية واستكمال هذا الحوار على الصعد كافة.

وستتيح هذه اللقاءات الإقليمية بشأن الإسلام في فرنسا إثراء أعمالنا بصورة خاصة واستنباط حلول ميدانية تتعلّق بالمواضيع الأربعة التي اقترحت هنا ومواصلة العمل.

وإنه نهجٌ مستدام لتنظيم إجراءات المعهد الفرنسي للدراسات والعلوم الإسلامية الذي يصبو إلى أن يصبح قطبًا للامتياز الجامعي والتدريب والبحوث، وهذا مبتغانا. وأودُّ أن أشكر هنا أيضًا الوزيرة على التزامها، ولقد ذكرتم السيد الرئيس والبروفسور، أننا نعتزم مواصلة التأهيل ومواصلة العمل في صلب البرامج التدريبية وإنشاء برامج تدريبية مرجعية مثلما ذكر منذ قليل في إطار أحد الأفرقة العاملة البارزة، وذلك في سبيل أن نمضي قدمًا في سبيل إرساء عملية تبعث على الثقة وأن نقضي على جميع أوجه الظلامية.

وأخيرًا أعتقد أننا نبدأ الآن مرحلة لا رجعة فيها في المحافظات مع استهلال هذه اللقاءات الإقليمية بشأن الإسلام في فرنسا التي تمثّل إطارًا للحوار والتمثيل يجب أن يستمر ميدانيًا في الأجل الطويل بعيدًا عن جميع أساليب التدخّل نوعًا ما. وأترقّب إذًا في الأشهر المقبلة إجراءات بسيطة للغاية.

ويجب أولًا، ومثلما ذكرت أنفًا، تجسيد كل ما عرضتموه اليوم عمليًا وبالأفعال المحسوسة ولا وقت لنضّيعه. ثم يجب متابعة الجهود وترسيخ العمل الضروري في مجال البحوث والتعليم الجامعي وتعزيزه. وما نزال في مستهلّ المسار ويؤدّي المعهد دورًا مهمًا جدًّا وأتحدث هنا أمام جامعيين وجهاء نجحوا في تحقيق امتياز المدرسة الفرنسية. لكن لا بد وأن نكون واضحين ونقول صراحةً إننا لم نبذل جهودًا كافيةً في هذا المجال في السنوات الماضية وإنه علينا استئناف العمل بجهد من أجل فهم العالم الإسلامي وكذلك العالم العربي

والاختلافات الجغرافية وإعادة إنشاء مناصب أكاديمية مرموقة ومناصب لطلاب الدكتوراه وبذل جهود جبارة في هذا الشأن، ويجب إذاً مضاعفة مستوى طموح هذه السياسة. ويجب أيضاً إحرار تقدّم في مواضيع أخرى عدّة في غاية الصعوبة، وشرعنا في بعضها اليوم، ولا بد وأن نكرس كلّ طاقتنا للبعض الآخر.

أما في موضوع التمويل، فإذا أردنا القضاء على التدخّلات، مثلما ذكرتم، يجب علينا إيضاح مصادر التمويل وإقرارها احتراماً للعلمانية وحرصاً على الاستمرارية والشفافية. فإذا انعدمت استمرارية التمويل وشفافيته، ستحلّ محله آليات مبهمة وتدخلات خارجية ومحاولات لفرض التأثير والنفوذ. وما تزال هذه الآليات والتدخلات والمحاولات منتشرة ميدانياً ولم يقض عليها لا الخطاب الذي ألقيته في مدينة لي مورو ولا القانون ولا منتدى الإسلام في فرنسا، فلنكن صادقين تماماً مع أنفسنا. لذا يجب مضاعفة جهودنا لإنهاء كل ذلك، وتعزيز التزام جميع شركائنا الممولين مجدداً وإنشاء نظام يحقق الاستمرارية وبالتالي التقدّم ومضاعفة الجهود فيما يتعلّق بهذه الأعمال.

ثم يجب أن نتحمّل بالكامل مسؤولية هذا المشروع الذي ذكرتموه، والذي يتمثّل في تدريب الأئمة والاعتراف بهم وصياغة صفة خاصة بهم واعتمادهم إذا صح القول، فإذا لن نقوم بتناول هذا الموضوع مباشرةً وإذا تركنا للآخرين نوعاً ما فرصة تدريب الواعظين وإرسالهم إلى فرنسا، فسنبقى مستائين من العواقب الناتجة عن أسباب نتقاعس عن التصدي لها، مثلما هو الحال منذ عشرين عاماً. وهذا الأمر ليس من طبيعتي. لذا فإذا أردنا أن نقرّ بماهية الجمهورية بالكامل، يجب أن نتناول الموضوع مباشرة وأن نقرّ بالحاجة إلى إتمام هذا المشروع حتى النهاية. وإنه أمرٌ صعبٌ للغاية. ولقد قلتم ذلك بالكثير من التواضع والهدوء، لكن في الواقع ثمة جهود جبارة يجب بذلها من أجل ذلك، إذ يجب اعتماد برامج تدريبية جامعية وإقامة نظام حوكمة يتيح لبعض الأشخاص من ذوي الخبرة الميدانية أن يحددوا ما إذا كان هذا الشخص يصحّ أن يصبح إماماً أم لا، وما إذا كان ذلك الشخص يصحّ أن يصبح واعظاً أم لا، بالإضافة إلى وضع نظام يتيح منع بعض الواعظين من ممارسة عملهم في حال تلقّوا بحماقات تهدد الجمهورية وتسيء إلى الدين الإسلامي، وبالتالي إنهاء الأعياب الخبث حيناً والعيوب أحياناً أخرى، تلك الألاعيب التي نتخبّط بها منذ زمن بعيد.

والعنصر الثالث الذي لم يتم تناوله كثيراً اليوم وهو مسألة الحج، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التمويل. وعمل بعض الحاضرين معنا هنا على هذا الموضوع كثيراً، ويتعيّن علينا مواصلة هذا العمل الذي لم ينتهِ بعد. وستعمل وزيرة أوروبا والشؤون الخارجية والدوائر المختصة على إتمام هذا العمل الذي يتمثّل في إيضاح أنظمة التمويل كي تصبح أكثر شفافية والذي يمثّل أيضاً أحد سبل تحفيز التمويل الشفاف والشرعي بالكامل للإسلام في فرنسا والذي لا يرمي إلى الأبد إلى تمويل بعض الجهات الفاعلة بطريقة غير شفافة دائماً وبعض الألاعيب غير الشفافة دائماً، لذا استهلينا حواراً سياسياً جغرافياً ننوي استكمالته حتى النهاية.

وثمة مشروع أخير يجب أن نعمل عليه متحلين بالكثير من الشجاعة والعزيمة، وهو مشروع بدأه عددٌ من الشخصيات الحاضرة بيننا، لكنه عمل من أجلنا نحن وهو أوسع نطاقاً ويرتبط بمشاريع أخرى، إذ يرمي إلى مكافحة جميع الحملات الدعائية وخطابات الاحتيال والتلاعب، ناهيك عما يحدث في المنظومة في أراضينا، أرض إسلام فرنسا، مثل استخدام جهات نافذة خارجية أو حركات دينية شبكات التواصل الاجتماعي وبعض الكيانات، وهو ما يؤثر في أراضينا ويزعزع بطريقة أو بأخرى الوئام الذي نسعى إلى تحقيقه معاً.

ويؤثر هذا الخطاب وهذا التلاعب بالمعلومات الدينية في الشريحة الأصغر سنًا على وجه خاص، وهي الشريحة الأقل علمًا وإطلاعًا. وإنه أمرٌ واقعٌ في مجتمعنا، لذا علينا أن نعمل يدًا واحدةً في هذا الصدد من أجل مكافحة هذه الآفة ونشر المعرفة وبثها في الأذهان، فضلًا عن توفير وسائل من شأنها أن تكشف الأكاذيب، إذا صحَّ القول. وهذا أمرٌ ضروري، إذ يندرج في صلب دور الجمهورية على ما أعتقد وفي صلب التزامات جميع الحاضرين هنا اليوم.

لا أودُّ أن أطيل الحديث لكنني أظنُّ أن كثراً يتوقعون فشل هذا المشروع الذي نقوده جميعًا والذي أشارككم فيه على المستوى الشخصي. وأقول لكم بكل صدق إن الكثير من الأشخاص في فرنسا والخارج يرددون أنها ليست المرّة الأولى التي نقوم بمساعٍ مماثلة، لذا يواصل البعض تنظيم نفسه كما في السابق، في حين يترقب البعض الآخر بأناة متعطّشًا حيئًا وساخرًا حينًا آخرًا توقف مشروعنا أو فشله. لذا يجدر بنا مضاعفة عزيمتنا. وتعتقدون أنكم كرّستم الكثير من الوقت والطاقة لهذا المشروع، لكن سأقول لكم بوضوح إنها ليست سوى البداية، لأننا سنواجه أزمات جديدة، ولأننا سنصطدم بالفشل، ولأننا لا نغيّر النفوس ولا الجغرافية السياسية ولا خصوصية قرّانا ومُدننا في بضعة أشهر. غير أنني أعتقد أننا إذا حددنا هدفنا بوضوح وتسلّحنا بالعزيمة وبقينا أوفياء لتاريخنا، فسنحقق مبتغانا، فهي مسألة عزيمة واحترام واعتراف ومعرفة مثلما ذكرت.

إنه تاريخ فرنسا بحدّ ذاته، إنه تاريخ الجمهورية بحدّ ذاته، تاريخ الوطن والجمهورية اللذين يجب أن نعيش فيهما جميعًا بسلام وأن نتشبّث بهما سواءً كنّا نؤمن بالإسلام أو بأي دين آخر أو لا نؤمن بتأنا. أشكركم إداً على هذا العمل، وأشكركم بوجه خاص على كلّ ما ستواصلون القيام به معنا، لأن الطريق ما زال طويلًا. عاشت الجمهورية! عاشت فرنسا!